



مجلس النواب

دائرة البحوث والدراسات النيابية

قسم البحوث

دراسة

الدورة الانتخابية الخامسة

السنة التشريعية الثانية

الفصل التشريعي الثاني

الديمقراطية الرقمية والتواصل الاجتماعي ودور المجالس النيابية في تعزيزها

تستخدم الاوراق البحثية المتنوعة من قبل مجلس النواب لدعمهم في اداء مهامهم الدستورية حصرا، وقد اعدت هذه الدراسة بناءا على طلب معالي الأمين العام لمجلس النواب

الباحث

مصطفى محمد راضي

ملخص تنفيذي

أعدت هذه الدراسة بناء على طلب معالي الأمين العام لمجلس النواب السيد صفوان بشير، للمشاركة في الاجتماع السنوي العاشر لجمعية الامناء العامين للبرلمانات العربية في دولة قطر في ايلول ٢٠٢٣. يناقش الاجتماع مسألة (الديمقراطية الرقمية والتواصل الاجتماعي ودور المجالس النيابية العربية في تعزيزها).

لقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات والاتصال تغييرا عميقا في الحيز العام وفي أولويات انشغال الدولة، وفي الحياة المدنية وفي التواصل والحوار، وجعلت الفعل الأساسي في الديمقراطية ليس التصويت فحسب، بل المداولة، أي ممارسة الذكاء الجمعي في تهيئة وإعداد القوانين والقرارات السياسية الكبيرة. لذلك ناقشنا في هذا التقرير مفهوم المعلومات الرقمية، وكيف أصبحت وسيلة فعالة في سياق الديمقراطية الرقمية، التي أحدثت ثورة في طريقة التفكير والقرار. ثم انتقلنا الى معرفة اهم معضلات الديمقراطية في العصر الراهن، المتمثلة بأزمة الثقة وسرعة تداول الاخبار وصعوبة التحقق منها، بالإضافة الى افشاء السرية.

ثم انتقلنا الى بيان مفهوم الديمقراطية الرقمية، والحدود اللامتناهية التي توفرها في التواصل والمشاركة بين مختلف مكونات المجتمع، والمخاطر المرتبطة بها، واهمية الحذر والبناء على خطوات موثوقة في تجارب الدول النامية لاسيما العربية منها، وكيف بإمكان المجالس النيابية العربية ان توظف هذه التغييرات والثورة التكنولوجية لصالح دعم تعزيز واستقرار الأنظمة السياسية.

المعلومات الرقمية، أحد أبرز ملامح العصر فائق التكنولوجيا :

تعتبر المعلومات أو البيانات الرقمية احد مخرجات العصر المتقدم تكنولوجيا، وهي بالتأكيد اكتسبت تطورا عبر مراحل زمنية خلال السنوات الاخيرة، انها وان حجت الكثير من وسائل نشر المعلومات التقليدية من صحف ومجلات لا بل قنوات تلفزيونية، الا انها لم تلغها بالكامل، فهذه الوسائل الحديثة تعتبر الأكثر شهرة وسطوة لأنها متاحة للجميع ورخيصة وعابرة للحدود وجميع انواع المحددات الأخرى، بل ان معظمها لا تخضع لضوابط معينة في النشر الا ضمن حدود بسيطة وظروف تكاد تكون محدودة. يمكن تعريف (البيانات الرقمية Digital data) أي معلومة تتم معالجتها أو تخزينها في حاسوب، هاتف ذكي أو جهاز يخزن البيانات، نحن نتج و تستهلك هذه المعلومات في شكل ملفات نصية وفيديوهات ومقاطع صوتية و صور وبرامج. فهي بالتالي بيانات خاصة بالأداء الإلكتروني للمستخدمين ومواقع المنافسة، وقنوات التواصل الاجتماعي، والحصول عليها بشكل مفصل يبين سلوك المستهلك والبائع والباحث وأي كان من يعرضها. للبيانات الرقمية مجالات كثيرة، فمنها الانساني ومنها العالمي ومنها الاقتصادي أو المالي وغيرها. ما يهمنا في هذا التقرير هو التطرق للبيانات الاجتماعية والاعلامية التي تتشكل بهدف سياسي او انساني وتؤثر في المجتمع وتتسبب بتشكيل اتجاهات للرأي، والتي تعتبر احد اركان النظام الديمقراطي وتتحكم باتجاهاته بفاعلية.

في عالم متصل بالانترنت بنسق متزايد وسريع، تعد البيانات أصولا ذات قيمة، يتم جمعها، تحليلها و استخدامها لمختلف الأغراض، فمحاولة بيع السلع على الانترنت ونشر الاخبار وحتى الاحتيال وسرقة الأموال، جميعها معاملات رقمية تعتمد على حركة المعلومات والبيانات. ان معرفة سبل حماية هذه البيانات أو التحكم بها يستوجب الدراية بكيفية إنتاجها و التخلص منها وتسويقها، و من يسعى وراء استعمال هذه البيانات.

معضلة الديمقراطية في الالفية الثالثة:

تعتبر الديمقراطية احد انماط انظمة الحكم المعروفة والقديمة، والتي تعتبر احد الركائز في اغلب بلدان العالم. رغم ان مفهوم الديمقراطية قديم وتقليدي، الا ان هذه الانظمة تواجه تحديات متزايدة مختلفة، فالتحديات التي يواجهها النظام الديمقراطي لم تعد تتعلق بحقيقة الممارسة الديمقراطية فحسب، بل في تحديات كبيرة تتعلق بتدفق المعلومات، فهذه الاخيرة اصبحت سلاحا ذو حدين، سواء كانت المعلومات حقيقية أو مزيفة.

أصبحت ممارسة الديمقراطية تكتنفها تحديات بسبب حركة المعلومات وتعدد انواعها ونوايا الجهات التي تروج وتتحكم بها، فأغلب مجاميع الوتساب والفيسبوك وغيرها يتحكم بها اشخاصا غير معروفين، ولا تخضع لضوابط للنشر، ولا تستهدف فئة محددة، بل تهدف الى نشر افكار أو الترويج لمفاهيم قد تكون مضرّة بالبنية الاجتماعية او تززع الاستقرار لابل وتهدد العملية السياسية في البلدان وتخلق اضطرابات هنا وهناك، وبالتالي يكون هناك صعوبة في التكهن بنوايا من يديرها ومن يشرف عليها، حتى لو كانت المعلومات المسربة او التي يراد الترويج لها صحيحة، لكنها قد تساق بطريقة غير مناسبة او توقيت حساس.

فرض الواقع على العالم الغربي تحديات كبيرة اقتصادية واجتماعية وسياسية، تنبع في معظمها من التحديات الداخلية والمحلية، وتنعكس بشكل واضح على النظام العالمي الذي تم إرساء قواعده مطلع التسعينيات والقائم على الليبرالية، خاصة وأن

الدول الغربية تواجه اليوم تصاعداً وتوسعاً لنشاط دول غير ديمقراطية في العالم، على عكس ما كان متوقعاً في تلك الفترة حينما اعتقدت الديمقراطيات الغربية أنها أصبحت أكثر شيوعاً وقوة من ذي قبل.^١

ولكن ما يحدث هو أن هذه الديمقراطيات أصبحت أقل ثقة وباتت تواجه تحديات كبيرة في الحفاظ على مكانتها باعتبارها نموذجاً عالمياً للتقدم والحضارة ومقياساً لمستوى التطور في المجتمع، ويمكن للمرء إدراك حجم هذه التحديات عند النظر إلى الاستقطاب السياسي وضعف المشاركة الشعبية والتحول من الأحزاب الشعبية إلى الأحزاب النخبوية والتقليدية وميل المجتمعات نحو القومية، مثل الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي، والخطاب الذي تبنته إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، ما دفع الكثيرين للتساؤل ما إذا كانت هذه المشكلات تنبع من الديمقراطية أم أنها ظروف دخيلة عليها؟^٢

لقد كثرت في الآونة الأخيرة الأدبيات التي تناقش معضلة الديمقراطية الغربية وطرق الاستجابة للتحديات التي تواجهها، وفي الكثير منها فإن أحد الأسباب الرئيسية هو التغيرات التكنولوجية المتسارعة التي أوجدت فضاءات جديدة بعيداً عن المؤسسات والقنوات الرسمية، حيث أثرت التكنولوجيا بشكل كبير في القيم الديمقراطية، وغيرت من المفاهيم التقليدية للهوية الوطنية والقيم المجتمعية، فأصبحت شبكة الإنترنت ومنصات التواصل الرقمي تحظى بأهمية متزايدة باعتبارها قنوات جديدة للنقاشات والتفاعلات السياسية والاجتماعية، مع تضاؤل الطلب والحاجة على الوسائل الإعلامية التقليدية وتلك التابعة للدول.^٣ نفس الحال تعرضت له عدة دول عربية ابان ما يطلق عليه الربيع العربي، إذ اندلعت اعمال عنف تهدف الى تغيير سياسي عام ٢٠١١ ادى فعلا لتغيير في عدة انظمة، وادى كذلك الى ان تجري بعضها الاخر مجموعة حزم اصلاحيا تماشيا مع الضغوطات التي كانت غالبا عنيفة وغير منضبطة.

الديمقراطية الرقمية والديمقراطية التشاركية الرقمية:

ماذا تعني "الديمقراطية الإلكترونية"؟ ان كلمة "Cyber democracy" مصطلح حديث جدًا يشير إلى فكرة أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل الإنترنت، كأداة تمكن من تحسين جو الديمقراطية، من خلال المشاركة المباشرة والفعالة للمواطنين في عملية صنع القرار الديمقراطي، إذ يمكن أن يمتد تطبيقه إلى مستوى عالٍ، كما يعتقد المتخصص في الاعلام الرقمي P. Levy، الذي يتحدث عن "فضاء جديد للتواصل، شامل وشفاف وعالمي، يؤدي إلى تجديد عميق لظروف الحياة العامة بمعنى الحرية وزيادة مسؤولية المواطنين". لذلك تظهر الديمقراطية الإلكترونية كمساحة جديدة للديمقراطية.^٤

^١ حازم سالم الضمور، الديمقراطية في مواجهة الديمقراطية الرقمية، مقال موقع strategics،

<https://strategics.com/ar/analyses/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9>

^٢ المصدر نفسه

^٣ المصدر نفسه

^٤ محمد اوبالاک، الديمقراطية والديمقراطية الرقمية التشاركية، منتدى الحوار المتمدن، العدد ٧٢٩٤ في ٢٩/٦/٢٠٢٢

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=760661>

سمح استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات بالاتصال بين جميع مستخدمي الإنترنت في العالم في هذا الفضاء الافتراضي، ويمكن للأفراد الذين يستخدمون الإنترنت التبادل والمشاركة في جميع المناقشات التي يريدونها، أو أدوات الشبكة العنكبوتية (الرسائل الفورية، والمدونات، والمنتديات، وما إلى ذلك) تسهل بشكل أكبر هذه المشاركة وإشراك جميع المواطنين، كما تسمح الشبكة بالكتابة أو التعليق أو النسخ أو اللصق أو المزج أو النشر أو المشاركة أو تبادل الصور ومقاطع الفيديو والروابط والعلامات، على مواقع العرض الذاتي، ونكوين العلاقات الخاصة، إذ أن البعد الهائل لاستخدام التقنيات الاجتماعية ملفت للنظر، حيث تجعل هذه الأجهزة والترتيبات الآلية من هذه الممارسات والتجارب سلسلة متصلة اجتماعياً.

الديمقراطية قبل كل شيء تمثيلية، أي أن المواطن يفوض سيادته لممثلين منتخبين يدافعون عن المصلحة العامة، ولكن منذ عام ١٩٩٠ تغيرت الأفكار حول الديمقراطية، إذ أن الاحتمالات الجديدة التي أتاحتها الإنترنت عملت على تغيير الأسئلة ووجهات النظر حول الديمقراطية، ونتيجة لذلك، لم تستطع الديمقراطية الابتعاد عن تطور شبكة الإنترنت التي غيرت الصحف اليومية المهنية والخاصة، إذ أن خصائص وسائل الإعلام الإلكترونية، من المرجح أن تزعج بعض الممارسات الديمقراطية، وربما تجلب الديمقراطية إلى عصر جديد^٥.

الديمقراطية الإلكترونية (أو الرقمية) ليست بأي حال شكلاً جديداً من الديمقراطية في حد ذاتها، إنها فقط تطبيق الديمقراطية التشاركية باستخدام الأدوات التي توفرها التكنولوجيا. إن الديمقراطية التشاركية تشير إلى جميع الإجراءات والأدوات والأجهزة التي تسمح بوضع المواطنين في قلب النقاش السياسي، نتيجة لذلك، يشارك المواطن بشكل مباشر في إدارة الشؤون العامة. تتجه الديمقراطية الإلكترونية لتصبح هي الحل بالنسبة للمواطن للمشاركة في الديمقراطية التشاركية بشكل متزايد يوماً بعد آخر.

أصبحت أدوات الانترنت سلاحاً في أيدي مواطني العالم، كما هو الأمر في الثورات العربية على سبيل المثال، حيث نشر الغاضبون مقاطع فيديو على الإنترنت لإظهار الأزمة لأعين العالم أجمع، حيث يتم تقديم المطالبات على الإنترنت، ويتم إنشاء الاحتجاجات على الإنترنت، إذ أنه لم يعد مستخدم الإنترنت وحيداً، فهو جزء من "شبكة المواطن"^٦.

الديمقراطية الرقمية، مخاطر وتحديات:

لا يمكن الحديث عن مخاطر أو سلبيات هذا النوع من الديمقراطية إلا من خلال الميزات أو الوسائل التي توفرها، فهي وإن كانت تجعل المشاركة والحوار الديمقراطي بالمستوى الأفقي (أي بين الجماهير أولاً)، هي كذلك تتميز بسهولة الحصول عليها، وسرعة انتشار المعلومات، وتمكن المسؤولين لاسيما المحليين من استعراض انجازاتهم وافكارهم للجماهير بمطلق الحرية. إضافة الى الكثير من الميزات الأخرى التي تختصر الجهد والوقت.

تقدم الديمقراطية الرقمية اتجاهات عمل جديدة للحكومات وفوائد مباشرة للأنظمة الديمقراطية، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بتغيير طبيعة المشاركة الشعبية في الأحداث السياسية والتي كان العزوف عنها يثير المخاوف من تقويض الديمقراطية لنفسها في نهاية المطاف، لكن وبالرغم من أن البعض ينظر إلى الديمقراطية الرقمية باعتبارها الأداة التي يمكن من خلالها سد تلك الفجوة، إلا أنها خلقت مخاطر وتحديات جديدة.

^٥ المصدر نفسه

^٦ محمد اوبالاک، الديمقراطية والديمقراطية الرقمية التشاركية، مصدر سبق ذكره.

يمكن تلخيص بعض مخاطر استخدام التواصل الاجتماعي المرتبط بالديمقراطية الرقمية على النحو التالي:

- ١- الصفحات الوهمية، التي ترتبط بأجندات أو اشخاص غير معروفين. فبإمكان اي فرد ان يختار افكارا او مواضيع ربما هي محظورة في بعض المجتمعات والقوانين، ويثار حديث حولها قد تبني عليه افكارا او تأثيرات معينة.
- ٢- صعوبة التحقق من المستوى العلمي والاجتماعي لمن يتصدى ويدير النقاشات او يطرح الافكار.
- ٣- التفاوت في امتلاك الاجهزة الالكترونية التي تتيح هذا التواصل بين دول العالم ومجتمعاته، وعدم توفر الانترنت لكثير من المجتمعات الفقيرة، او عدم دراية استخدامه يجعلهم ربما عرضة لتأثيرات اخرى مما يجعلهم بعيدون عن المطالبة بحقوقهم. يعد توفر معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ميزة محددة من حيث المشاركة الاجتماعية أو الاقتصادية، حيث تظهر إحدى هذه الإحصائيات التي اشير اليها في دراسة محمد اوبالاك، تعود الى عام ٢٠١٢، أن نسبة ٩٤٪ من سكان السويد يمتلكون حاسوبًا شخصيًا، بينما ٥٪ فقط من سكان كينيا يمتلكون حاسوبًا شخصيًا.
- ٤- عدم المساواة في القدرة على التعلم واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ تبرز الديمقراطية الإلكترونية المزيد من الاختلافات بين المجتمعات والأفراد على مستوى التعليم وطرق التعلم، والنتيجة هي اندماج فئة معينة و عدم اندماج فئة أخرى، في الفضاء الافتراضي للديمقراطية التشاركية^٧.
- ٥- مسائل فنية تتمثل في امكانية الاختراق او التلاعب. في ضوء النظام العالمي الفوضوي الذي تغلب عليه حالة عدم اليقين، والتنافس المتنامي بين الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية وعلى وجه الخصوص روسيا والصين، فقد انتقل هذا التنافس إلى القنوات الرقمية والتكنولوجية، وقد بينت الانتخابات الأمريكية عام ٢٠١٦ الآفاق التي يمكن من خلالها لخصوم الولايات المتحدة ومنافسوها من إلحاق الضرر بها، خاصة بعد أن اهتمت الأخيرة روسيا بالتأثير على سير الانتخابات معتمدة بذلك على نشر المعلومات المضللة. تعد هذه الوسيلة واحدة من وسائل عديدة أخرى يمكن من خلالها للديمقراطية الرقمية التأثير سلباً في الانتخابات الديمقراطية ومنها، التلاعب في الحقائق والإجراءات والآليات التي يمكن عن طريقها أن يمارس المواطنون التصويت، أو تغيير نتائج التصويت والتلاعب بها، أو بث معلومات قد تسبب في تقويض ثقة المواطنين في العملية الانتخابية. وفي حالة الولايات المتحدة، فقد تم ممارسة عدد من هذه الوسائل بالفعل دون الحاجة إلى خصم خارجي، بعد أن شكك الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، في نتائج الانتخابات في نوفمبر ٢٠٢٠، وعلى وجه الخصوص في آلية التصويت عبر البريد، ما دفع عدد من مناصريه إلى اقتحام مبنى الكونغرس الأمريكي. ويمكن النظر إلى التصويت عبر البريد كمسبب أساسي لهذه الحادثة، ما يؤدي إلى طرح التساؤل حول كيفية الثقة في نتائج التصويت الإلكتروني إذا ما تم اعتماده على نطاق واسع في المستقبل^٨.

الديمقراطية الرقمية في العالم العربي، ودور البرلمانات في تعزيزها:

إذا كانت المشاركة السياسية في الانظمة الديمقراطية هي اساس شرعية هذا النظام ومصدر قوته، فان احد مصادر هذه الشرعية، في زمن الانترنت والتواصل الرقمي اللامحدود، هي الديمقراطية الرقمية.

^٧ محمد اوبالاك، مصدر سبق ذكره.

^٨ حازم سالم الضمور، الديمقراطية في مواجهة الديمقراطية الرقمية، مصدر سبق ذكره.

عرفنا ان الديمقراطية الرقمية تختصر في التواصل والتشاور وتبادل الافكار بين الجماهير (كافة) والقيادات العليا والمسؤولين المحليين خاصة وكذلك من هم في مواقع سياسية اعلى. فاذا كانت هذه المشاركة تكتنفها مخاطر وتحديات وخروقات في الدول التي تدعي الحرية والديمقراطية الراسخة، فكيف سيكون الحال في الانظمة النامية أو الناشئة؟

من اللازم مراعاة إن التحول القادم سيغيّر في استراتيجيات المؤسسات والعلاقات في ما بينها، وفي أدوات الوظيفة السياسية والمواطنة، وفي صيغ اكتساب المعارف، وفي أوقات وأشكال التسلية، وفي مضمون سيادة الدول. والتحول هذا يعلن نهاية عهد الجموع (الجماهير) التي ستتنظم شيئاً فشيئاً في شبكات، متجاوزة الوحدات التقليدية للمكان والزمان والأنشطة الإنسانية للتعبير عن هذا الوضع المستجد. ورغم هذا، ثمة تمسك بالديمقراطية وقيمها، وبالتقدم الاجتماعي ودولة القانون، كما بالموقع المحوري للإنسان كمعنى وغاية للفعل السياسي، وصوناً لمبدأ العدالة بين المواطنين، يجب إتاحة فرص عادلة للوصول الى الشبكات، تتولاها الإدارات والسلطات المحلية، أي العمل على ديمقراطية عملية النفاذ إلى الشبكات^٩.

لا ينبغي ان يصار الى ان تضيق الدول العربية الخناق على ممارسة هذا النوع من الديمقراطية، بل من المناسب ان تتجه الى ادارتها ووضع ضوابط محددة لهكذا انواع من المناقشات أو الحوارات قدر الامكان، لان هذا النوع من المشاركة يؤسس لتحول كبير، التحكم فيه أصعب مما نتصور. يمكننا ايجاز اهم ملامح التغيير التي بإمكان المجالس النيابية العربية متمثلة برئاستها ولجانها كافة ان تضطلع بها لأجل تعزيز هذه الممارسة وعلى النحو التالي:

- ١- اهمية اقتناء السكان المعدات الالكترونية المناسبة لممارسة الديمقراطية الرقمية بالشكل الصحيح والسليم وتحجيم الفوارق في هذا المجال بين من يملكها ومن لا يملكها، على سبيل المثال ادخال التعليم الالكتروني بمراحل متقدمة من خلال حث لجان التعليم والتربية في البرلمانات وحث وزارة التربية على استخدام هذه الوسائل التعليمية.
- ٢- لا يمكن وجود ديمقراطية رقمية دون وجود اسس للممارسة الديمقراطية التقليدية في الدولة، مثل وجود نظام سياسي منتخب ودستور وقوانين يمكن من خلالها ممارسة الديمقراطية الرقمية بسهولة.^{١٠} ان شبكات التواصل الاجتماعي سلاح ذو حدين، فهي وسيلة للتطور والتحديث، وقد تكون وسيلة لاختراق الدولة وتدمير المجتمع، لهذا من الاهمية وضع التشريعات وضمان تطبيقها لأجل تنظيم عمل الوسائل الالكترونية.
- ٣- ايجاد المؤسسات الثقافية والتعليمية التي توفر التدريب والتعليم لأفراد الشعب على استعمال وسائل التواصل الحديثة بمهنية وعلمية، وهذا يتم من خلال دعم واشراف المجالس النيابية للمؤسسات التعليمية المعنية ومنظمات المجتمع المدني والمدارس والمعاهد لتوفير هكذا خدمات.
- ٤- مشاركة الشعب في اتخاذ القرارات المهمة في البرلمان، مثل بيان الرأي والاستفتاء الالكتروني التي تتم بخصوص القرارات المهمة او القوانين المراد تشريعها.

^٩ عفيف عثمان، الديمقراطية والعصر الرقمي، عالم يصاغ من جديد. موقع الميادين الاخباري. <https://www.almayadeen.net/arts-culture/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%8A%D8%B5%D8%A7%D8%BA-%D9%85%D9%86-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF>

^{١٠} حمد جاسم محمد، الديمقراطية الرقمية كآلية لإنجاح التجربة الديمقراطية في العراق، بحث منشور لمركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء،

٥- ان ممارسات مثل الحوكمة الالكترونية والاستفتاء الالكتروني والبرامج الحزبية الرقمية والاحتجاج الالكتروني، والاستطلاع عن الرأي العام والتصويت والانتخاب، كلها ممارسات تمثل احد اهم اعمدة النظام الديمقراطي وهي صورة لا بد ان تعزز من البرلمان باعتماده بيت الشعب وروح الديمقراطية، فهي ممارسات تعزز التواصل والثقة مع المجتمعات.

التوصيات:

- بالتأكيد تتعرض الدول الناشئة الى ضغوطات أكبر في هذا المجال، بسبب تقادم او عدم مواكبة منظومتها التكنولوجية و الاعلامية بالمقارنة مع الدول المتقدمة، لكن هذا لا يعني التهاون في تقديم ما يمكن في مشوار دعم الرقمنة والاعلام التكنولوجي وبالتالي تعزيز الديمقراطية الرقمية التشاركية، هنا نحتاج مراقبة جوانب مهمة، أبرزها:
- أ- فرض الرقابة على المنشورات الالكترونية، ومتابعة ما يمكن متابعته لأجل التحقق من المنشورات وطريقة الحوار واهدافه.
- ب- التشجيع على تفعيل خوض النقاشات مع الطبقات العليا في ادارة الدولة لكبح جماح الزخم المحتمل في حال عدم وجود استجابات للمشاكل والهجوم.
- ت- الاستفادة من الحوارات والمناقشات الاعلامية المرئية بين الخصوم كمادة اكثر موثوقية للجمهور المتلقي.
- ث- أهمية سن التشريعات والقوانين التي تفسح المجال لحرية الاعلام والنشر بما يتلاءم وروح المجتمع، وتراعي ثوابته، وبما يحد من النشر العشوائي او الهجمات الكاذبة.

المصادر:

- ١- حازم سالم الضمور، الديمقراطية في مواجهة الديمقراطية الرقمية، مقال موقع strategiecs ،
<https://strategiecs.com/ar/analyses/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9>
- ٢- محمد اوبالاك، الديمقراطية والديمقراطية الرقمية التشاركية، منتدى الحوار المتمدن، العدد ٧٢٩٤ في ٢٩/٦/٢٠٢٢.
<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=760661>
- ٣- عفيف عثمان، الديمقراطية والعصر الرقمي، عالم يصاغ من جديد. موقع الميادين الاخباري.
<https://www.almayadeen.net/arts-culture/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%8A%D8%B5%D8%A7%D8%BA-%D9%85%D9%86-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF>
- ٤- حمد جاسم محمد، الديمقراطية الرقمية كآلية لانجاح التجربة الديمقراطية في العراق، بحث منشور لمركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء.